إعادة اختراع مؤسسات التعليم العالي مدخل لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة

أ. الجوزي ذهبية
جامعة خميس مليانة
raison81@yahoo.fr

الملخص:

اقتصاد المعرفة هو نمط اقتصادي متطور يقوم على إنتاج ونشر وتداول واستخدام المعرفة باعتبارها مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية، مركزا في ذلك على القدرات المعرفية البشرية. لذا فإن مواجهة التحديات التي يفرضها هذا الاقتصاد، لا يقوم إلا بوجود مؤسسات للتعليم العالي قادرة على إنتاج يد عاملة تستطيع التأقلم مع التغيير، ومستوعبة لمختلف التقنيات والمهارات، وقادرة على الإبداع في مواقع العمل ، هذا الدور الجديد لمؤسسات التعليم العالي يستوجب عليها إعادة اختراع نفسها، وذلك من خلال تمكين الأساتذة والطلبة في صناعة القرار، واعتماد مدخل التوجه بالعميل بدلا من البيروقراطية ومحاولة الوصول إلى الجودة.

Résumé :

La part de l'immatériel, du travail intellectuel et de la recherche et développement dans les processus de création de l'ensemble des richesses créées ne cesse de croître. Les établissements de l'enseignement supérieur jouent un rôle fondamental dans L'économie du savoir, en formant des personnes capables de contribuer au développement économique de la société, et qui pourront effectuer des choix qui pourront s'adapter aux transitions professionnelles. Et pour cela, les universités doivent réinventer leur rôle, en confirmant la prédominance des enjeux académiques dans le processus de décision et de gestion, et réorganiser les services administratifs ainsi que tous les services de soutien interne afin de répondre aux exigences de l'offre de programmes et d'activités d'enseignement et de recherche de qualité.

مقدمة:

في ظل اقتصاد المعرفة تلعب مؤسسات التعليم العالي دورا محوريا في هذا الاقتص اد، بصفتها المسئول الأول على إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها وذلك من خلال تكوين اليد العاملة المؤهلة والقادرة على الإبداع في مواقع العمل أو من خلال البحث العلمي . فبعد أن كان التقليد السائد في هذه المؤسسات هو إعداد الطالب للحصول على وظيفة أو مهنة في أحد المجا لات في الدولة سواء كان ذلك في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص، وكان التعليم يهدف إلى إعداد موظف يقضي طوال حياته في وظيفة واحدة، أصبح مع دخول العا لم في اقتصاد المعرفة المعروض من الوظائف قليلا أمام الأعداد المتزايدة من الخرجين، كما أصبح انتقال الفكر والأفر اد حرا بين مختلف أقطار العا لم، خاصة مع ظهور الشركات المتعددة الجنسيات،[1] والتحول في الوظائف، حيث تشير الإحصاءات إلى أن (80%) من وظائف القرن القادم لم تحدد مسمياتها بعد، هذه التحديات وغيرها فرضت على مؤسسات التعليم العالي أن تعيد اختراع نفسها لإعداد خرجين قادرين على التأقلم مع هذه التغيرات.

فما هو الدور الجديد الذي يجب أن تلعبه هذه المؤسسات لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة؟

ولمعالجة هذا الموضوع، قمنا بطرح الأسئلة التالية:

1 ما مفهوم اقتصاد المعرفة وما هي أهم تجلياته؟

2 ما علاقة مؤسسات التعليم العالي باقتصاد المعرفة؟

3 ما هي جذور نشأة مدخل إعادة الاختراع، وكيف يمكن تطبيقه على مستوى مؤسسات التعليم العالي؟

المحور الأول: اقتصاد المعرفة وتجلياته.

لقد استخدمت تسميات كثيرة لتدل على اقتصاد المعرفة مثل اقتصاد المعلومات، اقتصاد الانترنت، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الافتراضي، ا قتصاد اللاملموسات، اقتصاد الخبرة، وحتى اقتصاد الانتباه وهو الذي ينشأ تحت تأثير المعرفة والمعلومات وفق مقولة "هربرت سايمون " (H.Simon) "إن وفرة المعلومات تنشئ فقر الانتباه" وكل هذه التسميات إنما تشير إلى اقتصاد المعرفة.[2]

أ– مفهوم اقتصاد المعرفة:

استخدم مصطلح اقتصاد المعرفة من قبل (Fritz Machlup) قبل أكثر من أربعين سنة مضت، فقد حلل قضية زيادة ما سماها "الصناعات المعرفية " والوظائف المعرفي ة في اقتصاد الولايات المتحدة

[1]Jean-Marie Cardebat, La Mondialisation et l'emploi, ed, la Découvert, Paris, 2002, P54.

[2] نجم عبود نجم، إدارة المعرفة، المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، الوراق، الأردن، ط 1، 2005، ص 186.

الأمريكية، وخاصة الفترة (1900-1960)، حيث لا حظ الزيادة المتواصلة للإنتاج المعرفي مقارنة بالقوة أو المهارات الفيزيائية، وتوصل إلى أنه في المستقبل سوف تطرح مشكلة حقيقية في توظيف العمال الأقل تعليما.

يعرف اقتصاد المعرفة على أنه ذلك الاقتصاد الذي يعتمد في نموه بشكل كبير على المدخلات المعرفية كمصدر للقيمة المضافة للنظام الاقتصادي، وأن النمو يزداد بزيادة المعرفة.[1]

وتعرفه المجموعة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي "أنه الاقتصاد الذي يعتمد أساسا على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها كمحرك أساسي للتطور وتحصيل الثروات والعمالة عبر القطاعات الاقتصادية كافة"

وحسب (D. Foray) فإن اقتصاد المعرفة ظهر نتيجة لاهتمامات طو يلة الأمد، تكونت تاريخياً انطلاقاً من سببين هما : اتجاه خاص بزيادة الموارد المعرفية ونقلها كالتعليم والتأهيل والبحث والتطوير من جهة، وقدوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة أخرى.[2]

ويتسم اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة، فعلى عكس أغلب الموارد التي تتناقص نتيجة الاستخدام، تزداد المعرفة في الواقع بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة . حيث أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، إلى أن القياس الوافي لرأس المال المعرفي يقوم على الجوانب الرئيسية لاكتساب المعرفة وعناصرها الأساسية التالية:[2]

- نشر المعرفة: أساسا عبر التعليم ووسائل الإعلام والترجمة.
- إنتاج المعرفة: وتتسع لبعدين هما:

- المدخلات: العاملون بالمعرفة والإنفاق على البحث والتطوير ومؤسسات البحث العلمي.
- المخرجات: وتظم عناصر النشر العلمي، براءات الاختراع، إصدار الكتب وأصناف التعبير الأدبي والفني.

- البنية الأساسية لرأس المال المعرفي : وتشتمل على البنية الأساسية لتقنيات المعلومات والاتصال، ومؤسسات دعم البحث والتطوير والمؤسسات المهيئة للعاملين بالمعرفة.

ب– تجليات اقتصاد المعرفة:

[1] صالح سالم زرنوقة، قراءة في مفهوم اقتصاد المعرفة، 2011/09/12، على الموقع: http://www.ahram.org.eg

[2] Dominique Foray :l'économie de la connaissance, édition LA DECOUVERTE ,Paris ,2000. P 08.

[2] تقرير التنمية الانسانية العربية 2003، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية،2003، ص3.

تلعب ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة (الثورة الصناعية الثالثة) دورا محوريا في تشكيل اقتصاد المعرفة، بل وتعد محرك التغيير في جميع أجزاءه، وقد ترتب على هذه الثورة العديد من النتائج، أبرزها ما يلي:[3]

1. توحد المقاييس الدولية للمنتجات : ويقصد بذلك استخدام مواصفات ومقاييس خاصة بالمنتجات على نطاق عالمي، بحيث يتم الاستناد في العقود الدولية إلى هذه المواصفات في عقد الصفقات.

2. تجزئة عملية الإنتاج : أي تجزئة إنتاج السلعة الواحدة بين عدد كبير من الشركات وأحيانا بين عدد من الدول، وباتت كل شركة أو دولة تتخصص في إنتاج جزء أو مكون من مكونات السلعة الواحدة، مما أدى إ لى تزايد درجة الاعتماد المتبادل في المجال الإنتاجي ولا سيما في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية.

3. تعدد الأنواع المنتجة من السلعة الواحد : تبعا لتباينها في درجات الجودة وفي نوعية المواد الخام ومستوى الإتقان، فأصبحنا نرى الدولة الواحدة تصدر وتستورد نفس السلعة في نفس الوقت ولكن مع الاختلاف في النوعية.

4. التحولات الجذرية في نسب المزج بين العوامل المختلفة للعملية الإنتاجية : مما أدى إلى تغيرات كبيرة في هياكل أسعار عوامل الإنتاج . وقد أسفر ذلك عن تغيرات جذرية في توزيع المزايا النسبية على المستوى العالمي، فحصلت بعض الدول على مزايا نسبية جديدة في حين فقد البعض الآخر ما كان يتمتع به من مزايا، وقد أدى ذلك إلى الإخلال بالصورة التقليدية للتخصص وتقسيم العمل على المستوى العالمي والتي كانت تتمثل في تمتع الدول النامية بمزايا نسبية في مجال المواد الأولية وتمتع الدول الصناعية بمزايانسبية في إنتاج السلع المصنعة.

5. الانخفاض النسبي لأهمية الموارد الطبيعية والمواد الخام في العملية الإنتاجية:

إذ أصبحت كمية المواد الخام لوحدة المنتج المصنع خمس الكمية التي كانت مطلوبة عام (1900). ذلك فضلا عن استحداث العديد من المواد الخام المختلفة صناعيا و المستخدمة في عمليات الإنتاج والتي تتسم بوفرتها النسبية وانخفاض تكلفتها مما أدى إلى زيادة القيمة المضافة، كما أصبحت القيمة المضافة تعتمد في المقام الأول على الخبرة أو الدراية الفنية أو العوامل ذات الصلة بالجوانب البحثية.

6. تراجع العنصر البشري في عمليات الإنتا ج: حيث أصبحت العماليات الإنتاجية الزراعية والصناعية على وجه

[3] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص50.

الخصوص تعتمد بشكل رئيسي على التكنولوجيا المتطورة وعلى الميكنة مما أدى إلى تراجع دور العنصر البشري وتراجع أهمية عنصر المهارة الفنية لدى العمالة البشرية.

7. التوجه نحو التصغير: (Miniaturisation) [1]

فقد أصبحت الصناعات الحديثة تستهدف تصغير الأحجام للمنتجات قدر المستطاع . وقد أحرزت التكنولوجيا اليابانية والأمريكية حصة الأسد في هذا المضمار بتوصلهما إلى اختراع الترانزيستور، مما أتاح تصغير أحجام الأجهزة الكهربائية إلى حد كبير بحيث بات من الممكن حملها بدءا من أج هزة الراديو وانتهاء بالهاتف والحاسب الشخصي المحمول ...الخ. وقد امتدت عمليات التصغير من أجهزة الاستقبال لتشمل أجهزة الإرسال أيضا . و لعل من الجدير بالذكر في هذا الصدد أن نجاح شبكة (CNN) الإخبارية المذهل في التغطية التفصيلية لمجريات حرب الخليج الثانية كان مرده إلى قيام مراسليها بتركيب محطة إرسال للبث الفضائي تحمل على الظهر داخل الأراضي العراقية.

8. توجه نظم المعرفة العالمية نحو الانغلاق ونحو إحاطة التكنولوجيا بالسرية والحماية: حيث ازداد دور منظمة الحماية لحقوق الملكية الفكرية (WIPO)، كما زاد نشاط حكومات الدول ا لم تقدمة لدعم شركاتها المالكة للتكنولوجيا كي تحافظ على حقوق ملكيتها الفكرية ومساعدتها في تطبيق هذه المحافظة عالميا. حتى أنّه يظهر في بعض الحالات نوعا من التعصب التكنولوجي في تكنولوجيا الفضاء وفي التكنولوجيا الحيوية وغيرها. [2]

المحور الثاني: مؤسسات التعليم العالي وعلاقتها باقتصاد المعرفة.

تعتبر مؤسسات التعليم العالي أضخم حقل يمكن استثماره في عصر اقتصاد المعرفة، بما تمتلكه من برامج لتعليم العنصر البشري وتزويده بالمهارات اللازمة للعمل.

أ- مفهوم مؤسسات التعليم العالي:

يعرف التعليم العالي حسب الجريدة الرسمية وفقا للقانون 99-05، في المادة الثانية بأنه " كل نمط للتكوين أو التكوين والبحث يقدم على المستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات متخصصة ومعتمدة من طرف الدولة . وتتكون مؤسسات التعليم العالي من الجامعات والمراكز الجامعية والمدارس

[1] المرجع السابق، ص 112.

[2] مرياتي محمد، التنمية الاقتصادية والتكنولوجية : قضايا هامة في عملية الإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي، 2007/02/18، على الموقع: www.arabcin.net/arabiad/studies/ektesad.htm

والمعاهد الخارجية عن الجامعة، كما يمكن أن تنشأ معاهد ومدارس لدى دوائر وزارية أخرى بتقرير مشترك مع الوزير المكلف بالتعليم العالي "[3]

وبالنسبة للنظام الهيكلي للتعليم العالي، هناك ثلاثة أنماط رئيسية مكونة لمنظمات التعليم العالي وهي :

1- الجامعات: وهي أكثر الأنماط انتشارا، وتضم مجموعة من المع اهد والكليات والتي بدورها تضم مجموعة من الأقسام تمتد مدة الدراسة فيها عموما إلى أربعة سنوات، ما عدا كليات الطب، العلوم الهندسية التي تتجاوز فيها الدراسة هذه المدة.

2- المعاهد أو المدارس العليا : وهي نمط من مؤسسات التعليم العالي، وتعني بإعداد القوى العاملة لمدة تتراوح بين أربع إلى خمسة سنوات بعد المرحلة الثانوية للحصول على شهادة نجاح تعادل شهادة الجامعة.[1]

3- المعاهد والكليات : وتدعى المؤسسات قصيرة الدورة، وتستمر الدراسة فيها لأقل من أربع سنوات ما بعد المرحلة الثانوية، ويحصل خريجي هذه المعاهد على دبلوم مهني أو فني، وفقا لطبيعة التخصص، وتختلف هذه المؤسسات باختلاف البرامج التي تقدمها، فبعضها كليات متخصصة، ككليات إعداد المعلمين، وبعضها متعدد التخصص.[2]

والفرق بين الجامعة والمعهد هو أن المعهد يخرج الفنيين والمهنيين الذين تحتاج إليهم الدولة ممن لا تستطيع الجامعات توفيرهم، سواء من حيث العدد أو النوعية . وبهذا يكون العمل الرئيسي للمعاهد هو تلبية احتياجات سوق العمل، وإكساب الطلاب المهارات التي تتطلبها ممارسة مهنة معينة.

في حين أن الجامعات وإن كانت تشارك المعاهد في الإعداد العلمي لبعض المهن العالية، فإنها تنفرد برسالة تجعلها تتميز بنظرة شاملة إلى وحدة المعرفة وتكاملها والالتزام بنقل المعرفة وتجديدها .

وعموما نستطيع عرض أهم سمات مؤسسات التعليم العالي فيما يلي :

- يتسم محور نشاط المؤسسة الجامعية بأنه ذو سمة أكاديمية بالدرجة الأولى، مضمونه التعليم، البحث العلمي واللذان يتطلبان إدارة فعالة.
- تعد مؤسسات التعليم العالي ولاسيما الجامعة الحلقة المجتمعية الأكثر تماشيا مع معطيات العلوم والمعارف والتطورات في ميادين اختصاصها واهتمامها، وتمثل المخرجات الأكثر حساسية في رسم معالم مستقبل مواطنيها.

---

[3] القانون رقم 99-05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 24، 1999.

[1] شب بدران، جمال دهشان، التجديد في التعليم الجامعي، دار البلقاء، القاهرة، 2001، ص 76.

[2] علي أحمد مذكور، التعليم العالي في الوطن العربي– الطريق إلى المستقبل– دار الفكر العربي، القاهرة، 2000،ص25.

- يعد الاستثمار في هذا القطاع استثمارا طويل الأجل وفق آليات حساب إيرادات الاستثمارات الأخرى. ولا يعد الربح بمفهومه التجاري محور اهتمام المؤسسة الجامعية، خاصة إذا كان تمويلها حكوميا أو من جهات لا تهدف للربح.
- ترتبط مؤسسات التعليم العالي بنظيرتها من المؤسسات الجامعية بصلات ذات طبيعة خاصة تميل في العادة إلى التعاون ولا تخلو أحيانا من المنافسة سواء كانت تلك المؤسسات وطنية أو أجنبية، ويتمثل إنتاجها في البحوث العلمية والمعارف والمهارات والتجارب العلمية.[1]

ب– علاقة مؤسسات التعليم العالي باقتصاد المعرفة.

تعتمد قدرة بلد على الاستفادة من اقتصاد المعرفة على مدى السرعة التي يمكن من خلالها أن يتحول إلى اقتصاد تعليمي، حيث يكون الأفراد والمؤسسات قادرين على إنتاج الثروة بحسب قدرتهم على التعلم والمشاركة في الإبداع.

وتكتسب مؤسسات التعليم العالي أهمية كبيرة في عالم المعرفة، كونها تأتي في أعلى السلم التعليمي والمعرفي، وتحتضن أفضل الموارد البشرية، حيث يتم تكوين المعارف وبناء القدرات المساعدة على التطور في مختلف فروع العلم في أروقة هذه المؤسسات ومختبراتها . حيث لا يتوقف عمل هذه المؤسسات عند اكتساب المعلومات وتخزينها، بل يتعدى إلى التحكم في الواقع المحيط والتعامل مع المعلومات تعاملا منتجا. وتأتي أهمية هذه المؤسسات من خلال البحث العلمي والتدريب اللذان يفيدان المجتمع في:[2]

- زيادة قدرته على معرفة الكون وفهمه له وزيادة سيطرته على البيئة وتسخيرها بدرجة أكبر لتلبية احتياجاته.
- تطوير الوسائل التي يؤدي بها نشاطاته ويرفع من إنتاجيته ويقلل من الجه ود والتكاليف التي يتم تحملها.
- ابتكار منتجات جديدة سلعية كانت أم خدمية، وتحسين ما هو موجود منها.
- إيجاد حلول للمشكلات التي تعترض الإنسان.

وقد تنبأ الأكاديمي السوفياتي (Stroumline) بأن أربع سنوات من التعليم الابتدائي يمكن أن تزيد في فاعلية العمل الإنساني بنسبة لا تقل عن (44%).[3] وبرهن على أن العوامل الأساسية المؤثرة في إنتاجية العمل هي السن ومدة الخدمة والتعليم، وينبغي التمييز بين العمل الجسدي والعمل الفكري،

---

[1] بسام فيصل محجوب، إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية، دراسة تطبيقية لكليات العلوم والإدارية والتجارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد 374، 2003، ص 25–26.

[2] فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم لكتب الحديث، 2007، الأردن، ص121.

[3] منذر عبد السلام، دراسات في اقتصاديات التربية، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1974، ص 14.

وذلك انطلاقا من دراسة قام بها : حيث اختار عينة تتكون من (3600) عاملا يمارسون أعمالا ميكانيكية جسدية في المصانع، ودرس هذه العوامل من حيث المهارة والإنتاجية وزيادة الأجور، فتبين له أن درجة المهارة تزيد بتقدم السن حتى 32 سنة ثم تأخذ في التناقص، وأن درجة المهارة تتوافق مع مدة الخدمة بزيادة مطردة، فكلما زادت مدة الخدمة، زادت المهارة، وأن التعليم يزيد من المهارة با طراد أيضا، فكلما ازدادت سنوات التعليم، ازدادت درجة المهارة.

كما أوضح العالم النفساني التربوي (Jean Piaget) في كتابه : «Ou va l'éducation» تأثير التربية على سلوك الفرد ومدى مساهمتها في تكوينه، إذ يقول أن التربية تمثل أحد العوامل الأساسية الضرورية للتكوين الفكري والأخلاقي، حيث تتولى المدرسة جزء كبير من المسؤولية عندما يتعلق الأمر بنجاح أو فشل الفرد في نمو إمكانياته أو تكيفه مع المحيط الاجتماعي.[1]

كما يتأكد دور مؤسسات التعليم العالي من خلال البحث العلمي الذي يعتبر المغذي الرئيسي للإبداع والابتكار والمسئولين على إحداث النمو الاقتصادي، هذا ما يؤكده الاقتصادي (Solow) في قوله: إن (34%) من النمو الاقتصادي يعزى إلى نمو معارف جديدة، إضافة إلى ذلك فإن (16%) من النمو الاقتصادي هو ناتج عن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم . وبناءً عليه فإن (50%) من النمو الاقتصادي متعلق بالمعرفة.

المحور الثالث: إعادة اختراع الجامعة في ظل اقتصاد المعرفة.

نجد جذور مفهوم إعادة اختراع الحكومة فيما طرحه الرئيس الأمريكي "أندروجاكسون" في عام (1828) عندما تولى السلطة، طرح شعار دع الشعب يحكم، ثم يجد جذوره في الشعار الذي لوح به الرئيس "أبراهام لنكولن" تحت اسم إعادة ميلاد الحرية، ثم طور هذا النموذج في الولايات المتحدة الأمريكية، ضمن جهود الإدارة الأمريكية لحكومة الرئيس السابق كلينتون، على يد كل من "أوسبورن" و "جيبلير".[2]

أ- مفهوم إعادة اختراع الحكومة وأهم آلياته:

وينطلق مفهوم إعادة اختراع الحكومة من الفكرة القائلة أنه بإمكان تحويل الجهاز الحكومي من جهاز إنفاق إلى جهاز إيراد، ومن جهاز تكلفة، إلى جهاز يحقق الأرباح، كما أن الإدارة الحكومية مثل القطاع الخاص، قادرة على التكيف مع روح العصر وإعادة اختراع نفسها من حين لآخر، وأن العاملين في الحكومة ليسوا هم أساس المشكلة المتمثلة في تراجع الإنتاج والخدمات، ولكن النظام الإداري هو السبب

[1] Jean Piaget, Ou va l'éducation ; ed, UNESCO ,France, 1971.

[2] زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2003، ص 115.

الرئيسي في ذلك، فمعظم المشاكل الإدارية التي تواجه الإدارة في العصر الحديث ليست بسبب الإدارة الليبرالية أو الإدارة المحافظة، وإنما بسبب افتقاد تلك الإدارة إلى الفعالية والكفاءة.[1]

ويقوم إعادة اختراع الحكومة على المبادئ التالية:[2]

1- حكومة إدارة أعمال:

إن مفهوم إعادة اختراع الحكومة يطرح جانبا مسألة قيام الحكومة بأداء الخدمة فحسب، ويطالب الحكومة بالبحث عن الربح شأنها في ذلك شأن قطاع الأعمال، فالهيئات الحكومية التي تعمل بعقلية رجال الأعمال، يمكن أن تحقق إيرادات تفوق نفقاتها إذا أمكنها استثمار ما لديها من موارد.

2- حكومة لا مركزية:

إن الزيادة المستمرة في الأنشطة التي تضطلع بها الحكومات حاليا والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، علاوة على اختلاف طبيعة المهام الجديدة التي أصبحت تقوم به ا الحكومات، كل هذه العوامل تقتضي الأخذ بنظام اللامركزية وتفويض المزيد من السلطة، كما أن اختلاف العادات والتقاليد في الأقاليم والجاليات يؤدي إلى اعتبار كل منها له صفة مستقلة نسبيا وكل منها له مشاكله الخاصة وظروفه التي تتطلب معالجات خاصة، كما أن أهمية الإسرا ع في اتخاذ القرار في عصرنا الذي يتميز بالسرعة والفورية، كل هذا يتطلب تطبيق اللامركزية، وهذا يستلزم انتقال الجهاز الحكومي من الهيراركية إلى المشاركة بروح الفريق، ولهذا ظهرت فرق العمل في نطاق الإدارة المشتركة وإدارة الجودة الشاملة لإلغاء الحواجز بين الأقسام وتوسيع نطاق التعاون فيما بينها ورفع معنويات الموظفين.

3- حكومة مشاركة:

تعتبر المشاركة أهم المبادئ التي يقوم عليها مفهوم إعادة اختراع الحكومة، حيث أن موظف الخدمة المدنية يجب أن لا يكون محايدا، بل يجب أن يتأثر ويؤثر في القرارات التي تصدر عن المنظمة التي يعم ل بها، كما يجب توجيه سلوكه الوظيفي باتجاه أهداف المنظمة التي يعمل بها، وأن يتاح له فرص المشاركة في صنع القرارات التي تصدر عن المنظمة ويعمل بروح الفريق.

بالإضافة إلى المبادئ السابقة، يرى الكاتبان "أوسبورن وجيبلير " (D.Osborne et T.Geabler) أن

التجديد في نشاط الدولة يتم بإضفاء طابع المقاولة على القطاع الحكومي، وذلك من خلال ما يلي:[3]

[1] نفس المرجع السابق، ص 116.

[2] أمين ساعاتي، إعادة اختراع الحكومة، الثورة الإدارية في القرن الحادي والعشرين، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 1999، ص9.

1. إضفاء طابع المنافسة على القطاع العام وهو ما يؤدي إلى إعطاء فعالية أكثر لهذا القطاع ويسمح بالتجديد وتطوير الخدمة العمومية.

2. تدعيم الرقابة على التسيير.

3. تقييم كفاءة الوكالات أو الهيئات بالتركيز على النتائج بدلا من الاهتمام بالموارد (الرقابة القبلية)، ويبرر (Osborne) و(Geabler) هذا المبدأ باعتماد فكرة أن (كل ما هو قابل للقياس يجب أن ينجز وفق ما هو مسطر)، ويعرض الباحثان بهذا الصدد مجموعة من التساؤلات التي توضح هذا المبدأ:

- إذا لم نستطع قياس النتائج، لن نستطيع تشخيص النجاح أو الفشل.
- إذا لم نتأكد من النجاح، لا نستطيع تقديره.
- إذا لم نقدر نسب النجاح، يجب أن نقدر ولو بصفة احتمالية نسب الفشل.
- إذا لم نستطع لمس النجاح، لا نستطيع الاستفادة منه.
- إذا لم نستطع تقدير الفشل، لا نستطيع تحديد الانحراف ومعالجته.
- إذا لم نبرهن على بلوغ النتائج، لا نستطيع كسب دعم الزبون.

4. يجب أن تسعى الحكومات أو الهيئات العامة إلى تحقيق مهمتها وأهدافها من خلال تحقيق رفاهية المواطن أو الزبون بفاعلية وكفاءة بدلا من ارتباطها بصرامة وبيروقراطية الإطار القانوني واللوائح التنظيمية.

5. ضرورة تغيير نظرة الإدارة أو الهيئة للزبون (المواطن)، إذ يجب أن تصبح هذه الأخيرة شبيهة إلى حد ما بفكرة الزبون أولا وأخيرا في التنظيمات الهادفة للربح، وهو ما يفرض جعل هذا الأخير أساس في عملية تصميم وأداء الخدمة وذلك بمراعاة احتياجاته وتطلعاته وخياراته خلافالعملية التسيير البيروقراطي.

6. أن تكون لهذه الهيئات أو الحكومات استعدادات سابقة لمواجهة وحل الصعوبات أو المشاكل قبل ظهورها.

7. يجب أن تسعى الهيئات الحكومية والعمومية وبصورة فعالة إلى تعظيم أرباحها الاقتصادية والبحث عن موارد جديدة بدلا من الاكتفاء بعملية تسيير إنفاق الموارد.

8. اعتماد مبدأ المشاركة في التسيير والتخلي عن المركزية، وهذا النوع من التسيير له العديد من المزايا : إذ يتضمن مرونة الاستجابة للتغيرات المفاجئة للمحيط، ومن ثم للزبائن، ضف إلى ذلك الكفاءة والفعالية والتجديد في مستوى التسيير.

9. اعتماد ميكانيزم السوق عوضا عن التسيير البيروقراطي.

[3] بن عيسى ليلى، أهمية التسيير العمومي الجديد في قطاع التعليم العالي، دراسة حالة جامعة محمد خيضر بسكرة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، 2006، جامعة بسكرة، ص51.

10.استحداث حوافز مالية، ومخصصات متغيرة لمواجهة فرص الاستثمار وإقامة مراكز ربح وتحديد التكاليف الحقيقية للخدمات.

وفي نفس الوقت يقر الباحثان بصعوبة تسيير الهيئات العمومية والحكومية تبعا لأسلوب تسيير منظمات القطاع الخاص باعتبارهما لا تقومان على نفس الأهداف، فالقطاع الخاص يهدف إلى تحقيق الأرباح المالية بصفة أساسية حيث أن التمويل مصدره الصفقات المالية القائمة على الأرباح، أما بالنسبة للحكومات فمصدر التمويل هو الضرائب والرسوم المفروضة على الأشخاص.

ب– إعادة اختراع الجامعة:

تعد المؤسسات الجامعية من بين المؤسسات الأكثر حاجة إلى تطبيق مبادئ إعادة الاختراع، حيث أن إعادة تفكير الجامعة في أدوارها التقليدية ورسا لتها وأهدافها سيتيح لها إعادة ابتكارها من جديد في ظل التحديات الجديدة التي تواجهها، بما يمكنها من الارتقاء بكفاءة أدائها وفاعليته، واستخدام الموارد بصورة اقتصادية. ويمكن تكييف مبادئ إعادة اختراع الحكومة في الوسط الجامعي، من خلال التركيز على ما يلي:

1– الاستقلالية:

وتعني نزع السلطة التقريرية من بين أيدي الأجهزة الإدارية للدولة، ووضعها بيد المعنيين المباشرين بعملية التعليم (طلبة، أساتذة)، [1] مع توفير الحرية الأكاديمية، هذه الأخيرة التي عرّفتها دائرة المعارف العالمية للعلوم الاجتماعية بأنها: السعي لتوفير المناخ الملائم لكل من: الأساتذة للكتابة والحديث عن الحقيقة كما يرونها بلا قيود، وبخاصة قهد إنهاء الخدمة أو الوظيفة من قبل الإدارة العليا في الجامعة، أو من قبل السلطة السياسية في البلاد، بالإضافة إلى حق الأستاذ في توفير الحماية له من الضغوط في داخل الجامعة أو خارجها حينما يمارس حقه في الإفصاح عن الآراء والحقائق التي يتوصل إليها في بحثه. الجامعة: من أجل ممارسة دورها بشكل من أشكال الاستقلالية في وضع وتحديد ممارسة السياسات الخاصة بها من دون تدخل أو كبح من قبل أي مؤسسة أو وكالة خارجية.[2]

2– التمكين:

[1] محمد بني عامر، التعليم العالي وإعادة اختراع الجامعات، تاريخ الاطلاع: 2012/05/02، على الموقع:
http://www.factjo.com/pages/MemberDetails.aspx?id=4925

[2] علي محافظة، الحريات الأكاديمية في الجامعات الأردنية، مجلة المستقبل العربي، العدد 190، 1994، ص 106.

يطرح التمكين أفكارا مهمة في مجال إعادة الاختراع، مضمونها إشراك جميع المستويات الإدارية في عمليات صنع القرار. بمعنى انتقال قوة صنع القرار من قمة الهرم التنظيمي إلى مواقع الممارسة الفعلية، [1] بما يخلق الاهتمام الكبير لدى العاملين، حيث يشعرون وكأنهم يمتلكون المؤسسة التي يعملو ن بها. وهذا ما يسميه البعض " الملكية النفسية"، حيث يشعر الموظف بأنه يملك المؤسسة وبالتالي فإن نجاحه من نجاحها وفشله من فشلها. [2]

إن تنفيذ سياسة التمكين في المؤسسة يشتمل على عدة فوائد بالنسبة لكافة الأطراف : فبالنسبة للموظفين، فإن هذه السياسة توجد أمامهم فرصا جديدة لإثبات أنفسهم وتسلط الضوء على مواهب وإبداع الموظفين، أما بالنسبة للإدارة فإن هذه السياسة تسهل العمل، حيث يبدو الموظفين أكثر نشاطا وحماسا مما يؤثر في نتائج أعمال الإدارة . وينعكس الأمر كله بطبيعة الحال على المؤسسة، فالعملاء يصبحون أكثر رضا بسبب القدرة السريعة للموظفين على الاستجابة لهم وحل مشاكلهم دون الرجوع في كل صغيرة وكبيرة إلى الإدارة . حيث لابد من الإشارة إلى أهمية معرفة الموظف وسعة إطلاعه وخبرته ومهاراته في مجال العمل، وكل هذه الأمور ضرورية حتى يستطيع الموظف أن يتخذ قرارات رشيدة وصائبة . [3]

3- الاسفادة من مبادئ "الهندرة" (Reengenring) في التسيير:

وذلك بالتخلص من كل ما هو قديم وتجاهل كل ما هو موجود والتركيز على ما ينبغي أن يكون، أي البدأ مرة أخرى من الصفر، وكذلك إعادة التفكير في مدى الحاجة إلى القيام بالعمل من أساسه مقابل الاستغناء عنه. [4] حيث يجب على الجامعات إعادة النظر في كثير من المعطيات سواء فيما يتعلق بنظم القبول، وأساليب التعلم والبحث، ونظم التقييم، وكافة المكونات التعليمية، وصولا إلى إعادة اختراعها من جديد، على حد قول الفيلسوف : "هنري برجسون" أن توجد يعني أن تتغير، وأن تتغير يعني أن تنضج، وأن ترضج يعني أن تعيد اختراع نفسك مرة تلو الأخرى، وباستمرار". [5]

4- التفكير بطريقة الباحث عن الربح:

---

[1] بسمان فيصل محبوب، إعادة إختراع الجامعة، بحوث أوراق عمل ندوة "إستراتجيات التطوير في المؤسسات العربية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 154.

[2] محفوظ احمد جودة، إدارة الجودة الشاملة، مفاهيم وتطبيقات، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2004، ص 137-138.

[3] نفس المرجع السابق، ص139.

[4] محمد الصيرفي، هندرة الموارد البشرية، مؤسسة حورس الدولية، مصر، 2006، ص13-14.

[5] قانون "الإصلاح الجامعي": التضحية بالجامعة العمومية على مذبح مصالح أرباب العمل ودولتهم، تاريخ الاطلاع: 2012/05/02، على الموقع: http://www.startimes.com/f.aspx?t=2768524

التفكير بطريقة الباحث عن الربح في اتخاذ القرارات وفي توجيه الأنشطة الأكاديمية، ومضمون الربح هنا، لا يشير بالضرورة إلى الربح المحاسبي المجرد، بل يتضمن فكرة القبول بأن التعليم استثمار له عائدات مستقبلية. [1]

5- اعتماد مبدأ التوجه بالعميل بدلا من البيروقراطية:

وصف "روبرت ميرتون" (R. Merton) في مقال نشره سنة 1940م، البيروقراطي الموهوب " بأنه الذي لم ينس يوما ولو لمرة تطبيق أي قاعدة من قواعد عمله، ولذا فإنه غير قادر على خ دمة عملائه"، وقد استخدم (R. Merton) اصطلاح "البيروقراطي الموهوب" كاستعارة لتوضيح كيف أن التمسك والالتزام الصارم بالقواعد يؤدي إلى الإخلال بأداء البيروقراطي لعمله.[2]

فقد أصبح حاليا التخلص من أي موظف مدني، يمثل عبئا على منظمته ولا يعمل من أجل تقدمها وتحقيقها لأهدافها، إستراتيجية واضحة للعديد من الحكومات، يتساوى في ذلك مع إستراتيجية التخلص من العمالة الزائدة وحل مشكلة التضخم الوظيفي.

ويمكن لمدخل التوجه بالعميل أن يحقق العديد من الفوائد للجامعات تفوق ما يترتب على النمط البيروقراطي السائد الآن، ويمكن رصد أهم هذه الفوائد في:

- المسائلة: بمعنى جعل المؤسسات الجامعية مسئولة أمام المجتمع، الطلبة، أولياء الأمور، أرباب الأعمال.
- الابتكار: زيادة درجة تميز المؤسسات الجامعية في تقديمها لخدماتها.
- التقليل من الفاقد : فالمواطن ليس فقط زبون وإنما هو رقيب على أداء أجهزة الإدارة الع امة (المؤسسات التعليمية).

6- الاستفادة من فرص التعلم التي يوفرها الواقع الافتراضي:

يمكن تعريف الجامعة الافتراضية على أنها مؤسسة أكاديمية تهدف إلى تأمين أعلى مستويات التعليم العالي للطلبة في أماكن إقامتهم بواسطة شبكة الانترنت وذلك من خلال إنشاء بيئة تعليمية إلكترونية متكاملة، تعتمد على شبكة متطورة، وتقدم مجموعة من الشهادات الجامعية من أعرق الجامعات العالمية المعترف بها دوليا، كما تؤمن كل أنواع الدعم والمساعدة للطلبة بإشراف تجمع افتراضي شبكي

[1] بسمان فيصل محجوب، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[2] حسين مصطفى هلالي، من أجل استراتجية وطنية للحوكمة، من منظور إدارة الدولة والمجتمع والقطاع العام والحكم الرشيد، بحوث أوراق عمل ندوة"الإدارة الحديثة في إدارة منظمات الخدمات العامة" ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 175.

يضم أفضل الخبراء والأساتذة في العالم .[1] ومن بين الفوائد التي يمكن أن يوفرها التعليم الالكتروني والجامعات الافتراضية ما يلي: [2]

1. إن زيادة الطلب على التعليم العالي قد أدى إلى التفكير في ابتكار طرق جديدة لتخفيض تكلفة التعليم فكانت الجامعات الافتراضية الحل الأنسب لهذه المشكلة إذ لا يتطلب إنشائها إمكانية مالية ضخمة كما هو الأمر في الجامعات التقليدية.
2. سهولة الوصول إلى المعلم.
3. إمكانية تغيير وتنويع طريقة التدريس : فمن الطلبة من يفضل الطريقة المرئية ومنهم من تناسبه الطريقة المسموعة أو المقروءة ومنهم من تناسبه الطريقة العملية . فالتعليم الالكتروني يوفر مصادر وطرق عديدة التعلم.
4. المساعدة الإضافية في التكرار.
5. عدم الاعتماد على الحضور الفعلي.
6. سهولة وتعدد طرق تقييم تطور الطالب.
7. تقليل عدد العمال في المؤسسة التعليمية (عدد العمال الإداريين وهيئة التدريس).
8. متعة التعليم حيث أن التكنولوجيا لها استثارة وجذب للمتعلم.
9. تقليل وقت التعليم حيث أثبتت الدراسا ت أن التعلم باستخدام الحاسبات الآلية يقلل من وقت التعلم بحوالي (30%) من وقت التعلم التقليدي.
10. إمكانية تدريس بعض المواضيع التي كانت غير قابلة للدراسة من قبل، من خلال قدرة الحاسبات الآلية على المحاكاة والنمذجة.
11. التعلم المستمر والتعلم مدى الحياة. [3]

خلاصة وتوصيات:

مما سبق نستنتج أن إعادة اختراع مؤسسات التعليم العالي يمكن أن يلعب دورا رياديا في مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة وجعلها مؤسسات ديناميكية، صانعة للتغيير . ولضمان أداء الجامعة لدورها الجديد يجب مراعاة ما يلي:

---

[1] سعاد فهد الحارثي، المنظمة التعليمية بين التقليدية والافتراضية الملتقى الثاني للجمعية السعودية للإدارة , السعودية، 2004, ص13– 14.

[2] عبد الرحمان قنديل نظم الجودة ومعايير الاعتماد الأكاديمي في الجامعات الافتراضية بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان تقويم الأداء الجامعي وتحسين الجودة، القاهرة، 2007, ص163.

[3] سعيد بن حمد الربيعي، التعليم في عصر المعرفة التغيرات والتحديات وآفاق المستقبلية، الشروق، الأردن، ص556– 562.

- أن تكون مهمتها لا التدريب فحسب، بل التربية أساسا ، حيث يفترض الطابع الجديد للتعليم العالي أن يكون له دور أخلاقي توجيهي في فترة أزمة القيم.
- أن تضطلع الجامعة بوظيفة الرصد اليقظ ولفت الانتباه، حيث يجب أن تتحول وظيفتها من استيعاب الماضي وتحليل الحاضر إلى توقع سرعة التغيير وصناعة المستقبل.
- أن تعمل على نشر ثقافة المقاولة من خلال توجيه سلوك الطلبة نحو إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وغرس فيهم مبادئ الاعتماد على النفس وروح المبادرة.
- التركيز على الجانب الوقائي بدلا من العلاجي وعلى فكرة الأداء الصحيح منذ المرة الأولى في التكوين، حيث لا يمكن تدارك العيوب في جانب كبير من المخرجات التعليمية بعد تشكُّل المعارف والقيم.
- إقامة شراكة مع مؤسسات التعليم العالي الأجنبية للاستفادة من خبرتها في مجال إدارة الجامعات، ومن رأس مالها المعرفي.

قائمة المراجع:

1. أمين ساعاتي، إعادة اختراع الحكومة، الثورة الإدارية في القرن الحادي والعشرين، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1999.
2. القانون رقم 99-05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد24، 1999.
3. بسمان فيصل محبوب، إعادة اختراع الجامعة، بحوث أوراق عمل ندوة "إستراتجيات التطوير في المؤسسات العربية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.
4. بسام فيصل محجوب ،إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية، دراسة تطبيقية لكليات العلوم و الإدارية و التجارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد 374، 2003.
5. بن عيسى ليلى، أهمية التسيير العمومي الجديد في قطاع التعليم العالي، دراسة حالة جامعة محمد خيضر بسكرة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2006.
6. تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية،2003.
7. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2003.
8. سعاد فهد الحارثي، المنظمة التعليمية بين التقليدية والافتراضية، الملتقى الثاني للجمعية السعودية للإدارة، السعودية، 2004.
9. شب بدران، جمال دهشان، التجديد في التعليم الجامعي، دار البلقاء، القاهرة،2001.
10. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.

11. عبد الرحمان قنديل، نظم الجودة ومعايير الاعتماد الأكاديمي في الجامعات الافتراضية بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان تقويم الأداء الجامعي وتحسين الجودة، بالقاهرة، 2007.

12. علي أحمد مذكور، التعليم العالي في الوطن العربي– الطريق إلى المستقبل، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.

13. علي محافظة، الحريات الأكاديمية في الجامعات الأردنية، مجلة المستقبل العربي، العدد 190، 1994.

12. فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2007.

13. قانون "الإصلاح الجامعي": التضحية بالجامعة العمومية على مذبح مصالح أرباب العمل ودولتهم، تاريخ الاطلاع: 2012/05/02، على الموقع:
http://www.startimes.com/f.aspx?t=2768524

14. محفوظ أحمد جودة، إدارة الجودة الشاملة، مفاهيم وتطبيقات ، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2004.

15. محمد بني عامر، التعليم العالي وإعادة اختراع الجامعات، تاريخ الاطلاع: 2012/05/02، على الموقع:http://www.factjo.com/pages/MemberDetails.aspx?id=4925

16. مرياتي محمد ، التنمية الاقتصادية والتكنولوجية: قضايا هامة في عملية الإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي، 2007/02/18، على الموقع:
www.arabcin.net/arabiad/studies/ektesad.htm

17. منذر عبد السلام، دراسات في اقتصاديات التربية، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1974.

18. نجم عبود نجم، إدارة المعرفة، المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، الوراق، الأردن، ط1، 2005.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Dominique Foray, L'Economie de la connaissance, édition la découverte, Paris, 2000.
2. Jean-Marie Cardebat, La Mondialisation et l'emploi, ed, la Découvert, Paris, 2002.
3. Jean Piaget, ou va l'éducation ; ed, UNESCO, France, 1971.